المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية (Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 05 يونيو 2024

منع الإضراب العمالي؛ إحكام للاستبداد السياسي

تقرأن-ون في هذا الملف

- الطبعة الثانية من ثلاثية إسحاق دويتشر عن تروتسكي: النبي المسلح والنبي الأعزل والنبي المنبوذ
- الإضرابات الجارية بقطاع الصحة: فرصة أخرى لتقويم النضال النقابي بالقطاع...
- أفريقيا كميدان ورهان للصراع بين الإمبرياليات

- المسألة النقابية منذ عام 1955 ودور الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والحزب الشيوعي وحزب الاستقلال
- الجزء الثاني: أزمة عالمية ونزاعات وحروب: أي أممية للقرن الحادي والعشرين؟ إحاطة إجمالية في زمن «أزمة متعددة الأبعاد»
- تجارب النضال ضد البطالة بالمغرب ومآلاتها: ما المطلوب لإعادة إحيائها؟ وعلى أية مطالب؟
- تداعيات البطالة على أوضاع العاملين في المغرب، ودور الطبقة العاملة المحوري في القضاء عليها

منع الإضراب العمالي؛ إحكام للاستبداد السياسي

افتتاحية جريدة المناضل-ة

بلغ استهدافُ حرية الإضراب في المغرب مستوى بالغا مُشْرِفا على إجهاز تام عليها. فطيلة تاريخ البلد العمالي كانت إضرابات الشغيلة الرامية إلى تحسين أوضاعهم، وتأمين حرية التنظيم، هدفا للقمع بالقانون (ما يسمى عرقلة حرية العمل في المادة 288 من القانون الجنائي، والفصل الخامس من مرسوم 2 فبراير 1958 القامع لإضراب الموظفين ...) وحتى بدون قانون (الاقتطاع من أجور المضربين...). وبلغت شراسة القمع استعمال السلاح ضد الجماهير المنتفضة في إضرابات عامة، مثل يونيو 1981 وديسمبر 1990.

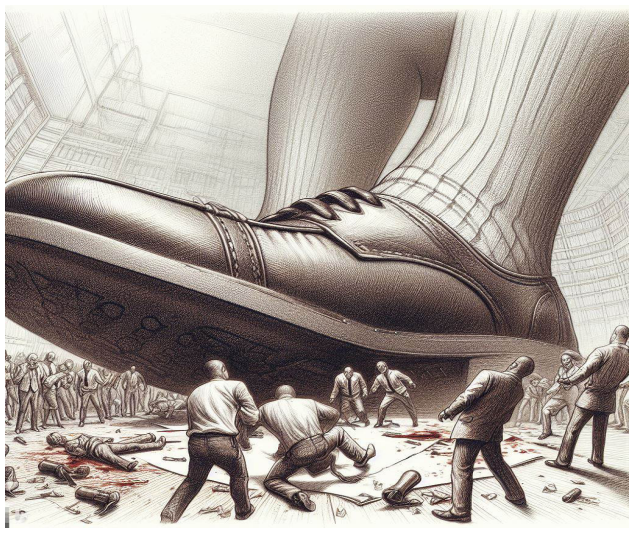

ومنذ مطلع سنوات 2000، تتالت مشاريع قوانين تروم منعا فعليا للإضراب، بحجة تأطيره بالقانون إعمالا لمادة وردت في أول دساتير الاستبداد منذ ما ينيف عن ستة عقود، وهي ماثلة في صيغة الدستور الجارية؛ ومعها حملات تضليل تتقَنَّع بحرص كاذب على مصلحة المواطن من أضرار توقف العمل بالمرافق العامة بفعل الإضرابات.

هذا ضمن مشهد عام من تضييق الحريات وإعدامها العملي. ففضلا عن شتى صنوف الأغلال في قوانين الحريات العامة، تتصرف السلطات بمنطق قمعي لا يقيم وزنا لما يبدو بصيص حرية في القانون ذاته، بمبررات من قبيل تهديد الأمن العام، وحتى بدون تكلف اصطناع مبررات، ولا شك أن أسطع أمثلة هذا العسف منع وصول الإيداع القانونية عن الجمعيات غير المرغوب فيها، لعل أبرزها الجمعية الوطنية للمعطين التي ظلت منذ تأسيسها قبل ثلث قرن بدون وصل ايداع.

وانضافت مشاريع قانون، متتالية هي أيضا، تستهدف إحكام تعسير تأسيس النقابة العمالية وتسخيرها لأغراض الدولة، وذلك بعد سن قانون للأحزاب لا يتسع سوى لأحزاب مُدَجَّنَةٍ قابلة لمحددات نظام سياسي مستبد قائم على نظام اقتصادي- اجتماعي ظالم مفروض فرضا.

على هذا النحو، ليس مشروع المنع العملي للإضراب، الجاري إعدادٌ حثيثٌ لتمريره، بعد تأكيد اتفاق 29 أبريل الأخير بين القيادات النقابية وأرباب العمل ودولتهم عليه، غير استكمال تشريعي لترسانة الخنق وإعدام الحريات بقصد تأبيد نظام مراكمة الأقلية للثروة بامتصاص دماء الأغلبية، وإخضاع البلد لقوى استعمار جديد تنهبه وتديم تخلفه.

وجلي أن هذا الطور من الهجوم إنما أتاحه تدهور ميزان القوى لغير صالح الطبقة العاملة وعامة المقهورين. فمنذ هزم حراك الريف في العام 2017، الذي أنهى دورة كفاح شعبي امتدت عقدين من الزمن، تعددت الغارات على الحريات العامة وتنوعت، في سياق انحدار مستمر لليسار التاريخي، ولمكونات الحركة النقابية التي زادت اندماجا في آلية تدبير الدولة للمسألة الاجتماعية المستفحلة.

وقد دلت مواقف قيادات الحركة النقابية من مختلف مشاريع المنع العملي للإضراب، المقتصرة على إعلان الرفض بطرف اللسان والإمساك عن أي فعل مجسد للرفض المزعوم، على استعداد لمساعدة الدولة البرجوازية في بلوغ مراميها القمعية، بقبول جعل قانون الإضراب محط توافق على طاولة «الحوار الاجتماعي». إنه عين ما جرى تصريفه بشأن ضربات أخرى عديدة كلفت الشغيلة غاليا، منها ما يسمى «إصلاح التقاعد» وإدخال التشغيل بالتعاقد إلى التعليم، مثالا لا حصرا. إن موقف القيادات هو قبول يستحيل التصريح به، وتظاهر بالرفض لا يجد سبيلا إلى التطبيق.

لا يبتغي مشروع قانون الإضراب تقييد الشغيلة بأماكن العمل في مواجهة أرباب العمل بقصد فرض شروط استغلال تُضخِّم الأرباح وحسب، بل إفراغ ما تبقى من حق نقابي من أي مضمون. فما النقابة من دون حرية الإضراب عن العمل (هذه الوسيلة الوحيدة التي تفتح آذان أرباب العمل) غير قوقعة فارغة؟ وفوق هذا وذاك، ثمة هدف إبطال أي تطور لكفاحات العمال إلى مستوى سياسي بوجه ما يعانون من استغلال واستبداد. تخشى الدولة البرجوازية ابسط الإضرابات لإدراكها أنها مدرسة حرب تهيئ الشغيلة، مع تراكم الخبرة، للثورة على النظام الرأسمالي. وقد دلت التجربة التاريخية، عندنا وبكل مكان، أن لا سور صيني بين المطالب المعيشية والمطالب السياسية. فكل مطلب يكتسي صبغة سياسية عندما يكون على نطاق وطني حيث تغدو الدولة طرفا رئيسيا في المواجهة. وبالأحرى الإضراب ذو الطابع السياسي المباشر، كذاك المؤسس لمغربة الحركة النقابية، إضراب 8 ديسمبر 1952 ردا على اغتيال فرحات حشاد في تونس، وإضراب 30 مارس 1979 العام التضامني مع الشعب الفلسطيني.

حتى إن أغلقت الدولة المغربية كل مسام تعبير المجتمع عما يعتمل فيه، ستنفجر التناقضات الطبقية، وتقفز الممارسة النضالية إلى أمام قفزا يبطل كل الأغلال القانونية، وسيكون ضمنها كل ما يقيد حرية الإضراب، مثل الذي شهدنا مرارا فيما يخص حرية التظاهر المشروطة بالترخيص، حيث تتدفق الجماهير إلى الشارع غير عابئة بأي قانون.

مهما بلغ سعي الدولة البرجوازية إلى منع فعلي لأحد أشكال كفاح الشغيلة المتمثل في الإضراب عن العمل، يظل اعتقاد إمكان تقييد ضحايا الاستغلال والاضطهاد محض وهم. فرفض الاستسلام، وصون الكرامة، وشعور القوة المتأتي من الانتماء إلى كيان جماعي، سيجد شكلا ووقتا للتعبير عن نفسه لا يخطران على بال. ولا أدل على ذلك من العفوية التي تسم أعظم التحركات الجماهيرية التي تحوَّل بعضها إلى ثورات. تلك العفوية التي تفاجئ حتى الذين يصلون ليلهم بنهارهم في التحضير للثورة.

وهذه الثقة في مقدرة الجماهير العمالية والشعبية على كسر الأغلال وجهٌ آخر لوعي وجوب تنظيم المقاومة، والانغراس في النضالات اليومية، ودفع كل ما ينمي طاقة الكفاح قدما. ونحن في مسألة «تقنين الإضراب» إزاء معركة سياسية بامتياز، معركة الحريات الديمقراطية وإسقاط الاستبداد. وما يستدعي إجابة فورية هو كيفية تحريك قوة طبقتنا لتنخرط في هذه المعركة بأوفر حظوظ النصر. فما درجت عادة خاطئة على تسميته «القوى الديمقراطية» لم تسع قط سوى إلى الضغط لبلوغ مرام توافقية مع الاستبداد، ضغط استغلت فيه طاقة الشغيلة النضالية بما كان لها من سطوة على قسم من الحركة النقابية، وقد دل التاريخ على الإفلاس الناجز لمسعاها.

ما يقتضيه تحدي تقنين الإضراب هو تجميع القوة العمالية المتناثرة، وتركيزها نحو هدف إسقاط مشروع قانون الإضراب، وما يوازيه من هجوم على مكاسب التقاعد ومدونة الشغل. وقد دل حراك شغيلة التعليم، طيلة ثلاثة أشهر، على إمكان ذلك التجميع، رغم أنف البيروقراطيات النقابية المتعاونة مع الخصم. فاعتماد كل أشكال التنظيم، سواء في مواقع داخل الحركة النقابية، أو ما باتت وسائل التواصل الاجتماعي تتيحه من تشبيك سريع، والاستنارة بدروس تجارب العمل الموحد السابقة، ونبذ كل ميل إلى الوصاية على الجماهير، ونفض كل عصبوية وعبادة أصنام تنظيمية، كفيل بإتاحة تدفق المقدرات النضالية الهائلة الكامنة في الطبقة العاملة. فلننهض جميعا مفعمين- ات بشعور المسؤولية إزاء طبقتنا وعامة المقهورين- ات، كل من موقعه، فساعة المواجهة الحاسمة تقترب.

الإضرابات الجارية بقطاع الصحة: فرصة أخرى لتقويم النضال النقابي بالقطاع؛ السياق العام للإضرابات

كان للحراك التعليمي دور أساسي في انطلاق النقاش في قواعد الشغيلة الصحية حول مصيرهم في ظل الترسانة القانونية الجديدة التي تعمل من خلالها الوزارة على إدخال تغيير جذري على المنظومة الصحية وعلى رأسها القانون الإطار 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية و القانون 09.22 المتعلق بالوظيفة الصحية.

بقلم ع. أ؛ طنجة01 يونيو 2024

كان للحراك التعليمي دور أساسي في انطلاق النقاش في قواعد الشغيلة الصحية حول مصيرهم في ظل الترسانة القانونية الجديدة التي تعمل من خلالها الوزارة على إدخال تغيير جذري على المنظومة الصحية وعلى رأسها القانون الإطار 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية و القانون 09.22 المتعلق بالوظيفة الصحية.

يعاني شغيلة القطاع الصحي من فرط الاستغلال وتدهور شروط العمل وتدهور الأجور، وانتشار العمل بالعقدة في القطاع و شركات المناولة التي تقدم الخدمات غير العلاجية، وهي شركات تمثل مرتعا خصبا لكل أنواع الاستغلال والهشاشة في العمل وبؤس الأجور والتغطية الصحية. علما أن شغيلة الصحة أُخرِجوا من تحت غطاء النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية منذ ماي 2021.

حفز الحراك التعليمي الكبير نقاشا داخل شغيلة الصحة،حيث انتبهوا إلى المكيدة التي تعرضوا لها من قِبل أطراف السلم الاجتماعي في القطاع، المتمثلة في إخراجهم الكلي من الوظيفة العمومية، حيث تعاظم السخط في صفوف الشغيلة الرافضين لذلك، وأسسوا تنسيقيات وطنية. في هذا السياق جاءت دعوات نقابية لضرورة تحسين الأوضاع المادية قبل تنزيل القوانين الجديدة، (مراسلة 10 دجنبر 2023 للوزارة الصادرة عن النقابة الوطنية للصحة/ كدش، ومراسلة النقابة المستقلة للممرضين 11 دجنبر 2023...).

هكذا انطلق حوار قطاعي في شهر دجنبر تُوج بالتوقيع على اتفاق عام أولي يوم 29 دجنبر 2023. رُفعت محاضر الاتفاق إلى رئاسة الحكومة وانتظار موافقتها، لكن رد هاته الاخيرة، الذي جاء بعد نهاية معركة الشغيلة التعليمية، كان مخيبا للآمال أواخر يناير 2024 . لقد اتضح للجميع أن هدف هذه المفاوضات بالنسبة للحكومة كان هو ربح الوقت والعمل على تفادي أي تلاقٍبين نضالات الشغيلة التعليمية والصحية مما قد يفجر نضالا شاملا وسط شغيلة الوظيفة العمومية. هكذا بقيت وعود 29 دجنبر حبرا على ورق.

إضرابات من أجل فرض مطالب الشغيلة

كان جواب الحكومة على المطالب ذات الكلفة المالية المباشرة يوم 16 يناير 2024 هزيلا، وهو جواب رفضه الشغيلة، والنقابات ليُعلَن عن إضراب وطني يوم 24 يناير 2024 سارعت الوزارة باحتوائه بتوقيع محضر اجتماع مع القيادات النقابية يوم 23 يناير 2024، نتج عن ذلك تعليق كل الأشكال النضالية.

غير أن الحكومة تنصلت من تنفيذ بنود اتفاق 23 يناير 2024 الهزيل أصلا، هذا ما دفع النقابات في شهر فبراير للإعلان عن برامج نضالية كل نقابة على حدة. نُفِّذإضراب يوم 29 فبراير2024، دون أن تبد الحكومة رغبة في تقديم أي تنازل، وأظهرت عزمها على المضي قدما في تفكيك ما بقي من مكاسب شغيلة الصحة والمضي قدما في إخضاع المستشفيات العمومية لعملية بيع مموهة بغطاء التمويلات البديلة وهي خطوة متقدمة لخوصصتها.

وضع تعنت الحكومة وانكشاف مناوراتها القيادات النقابية وعموم الشغيلة على المحك، هكذا جاءت الدعوة للإضراب لمدة يومين، 6 و7 مارس 2024، بكل المؤسسات الصحية الاستشفائية الوقائية والإدارية باستثناء المستعجلات والإنعاش، مصحوبة بوقفات احتجاجية إقليمية أو جهوية.

أمام مناورات الحكومة وتجاهلها، وجد شغيلة الصحة أنفسهم أمام خيار وحيد هو التوجه للنضال،فنُفذتإضرابات بالقطاع يومي 20 و21 وأيام 26 و27 و28 مارس 2024. كما عرف مطلع شهر أبريل إضرابا يومي 3 و4 منه.

انبثاق التنسيق النقابي: عود على بدء

بعد تأكد الجميع من التجاهل الحكومي واستمرار الوزارة في خطواتها المعادية للشغيلة انبثق تنسيق نقابي بقطاع الصحة، الهدف منه هو توحيد جهود الشغيلة لفرض مطالبهم، هكذا أعلن التنسيق النقابي في شهر أبريل عن برنامج نضالي موحد وبملف مطلبي موحد.

يتكون التنسيق النقابي من ثماني نقابات وهي النقابة الوطنية للصحة / كدش والجامعة الوطنية للصحة/ امش والنقابة الوطنية للصحة العمومية / فدش والجامعة الوطنية للصحة / اعشم والجامعة الوطنية لقطاع الصحة/ اوشم والنقابة المستقلة لأطباء القطاع العام والمنظمة الديمقراطية للصحة والنقابة المستقلة للممرضين. ينقسم الملف المطلبي إلى محورين:

1- يتعلق المحور الأول بالوضعية القانونية لشغيلة قطاع الصحة، ويشمل على المطالب التالية:

- الحفاظ على صفة الموظف العمومي؛
- تدبير المناصب المالية وأداء الأجور للموظفين من الخزينة العامة؛
- الحفاظ على النظام التأديبي المعمول به في النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية.

2- بينما يتعلق المحور الثاني بالمطالب المتعلقة بالأجور ويشمل على المطالب التالية:

- إقرار زيادة عامة في الأجور في الأجر الثابت قيمتها 1500 درهم صافية لفائدة هيئة الممرضين وتقني الصحة والممرضين المساعدين والإعداديين؛
- إقرار زيادة صافية قدرها 1200 درهم صافية لفائدة المساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين وتقني الإسعاف والمتصرفين والمهندسين؛
- تحسني سؤوط الترقي وإحداث الدرجة الجديدة للجميع.

برنامج نضالي وحدوي: عمل طويل وشاق ينتظر التنسيق النقابيإذاكانت وجهته الدفاع عن علة وجود النقابة

انطلق البرنامج النضالي بإضراب ليومين 24 و25 أبريل 2024 بعد ذلك إضراب يومي 7

الإضرابات الجارية بقطاع الصحة: فرصة أخرى لتقويم النضال النقابي بالقطاع؛ السياق العام للإضرابات

بقلم ع. أ؛ طنجة01 يونيو 2024

و8 ماي مصحوبا بوقفات احتجاجية إقليمية وجهوية يوم 9 ماي. في ظل تجاهل حكومي وتنصل من الوعود، خيضإضراب وطني بالقطاع يومي 22 و23 ماي 2024 مصحوبا بوقفة وطنية أمام البرلمان بالرباط في اليوم الثاني من الإضراب.انطلقت الوقفة الوطنية على الساعة الحادية عشرة صباحا عرفت مشاركة قرابة 4000 مشارك ومشاركة من مختلف المناطق ومن كافة المكونات الشغيلة الصحية، علما أن عدد المشتغلين بالقطاع يقدر بحوالي 70000.

كان الحضور دون المتوقع ولكن هو في الحقيقة نتيجة ضعف الإعداد، في غالب الأحيان اقتصر التواصل مع الشغيلة على وسائل التواصل الالكتروني. كما كان هناك غياب للتنسيق النقابي على مستوى عدد من الأقاليم ، وبالمؤسسات الصحية. إن أحد شروط قوة التنسيق الوطني يكمن في بنائه من أسفل، من المؤسسات الصحية إدارية واستشفائية، وهو أمر غير موجود لحد الان،إن ذلك البناءسيجعله أكثر تجذرا وسيضمن مشاركة أغلب شغيلة القطاع في بناء البرامج النضالية وتنفيذها.وتشكل الجموع العامة بالمدارس، طيلة حراك نهاية سنة 2023، والتي انتهت بتأسيس التنسيقية الموحدة بقطاع التعليم نموذجا لما يجب القيام به في قطاع الصحة، مع الحرص على تفادي ما انتهت إليه تلك التنسيقية من إعادة إنتاج نفس أساليب التحكم في القرار وإعدام النقاش الديمقراطي؟

في غياب ذلك، فقد تتأثر برامج النضال وتظهر بمظهر ضعيف. فالوقفة الممركزة، على سبيل المثال، لم تكن موحدة وطغت عليها المجموعات المتفرقة والشعارات غير الموحدة، وقد أسهم العديد من المناضلين- ات من خلال تناثرهم- هن علىالجنبات في اتخاذها طابعا غير حماسي . لكن هذا أمر قابل للتدارك في القادم من النضالات، إذا ما جرى الاسترشاد بتجارب البناء الوحدوي من أسفل.

بعد وقفة الرباط أعلن التنسيق النقابي الوطني بقطاع الصحة يوم 26 ماي 2024، عن برنامج نضالي يمتد على خمسة أسابيع يتضمن ثلاث أيام من الإضراب موزعة على الشكل التالي 28 و29 و30 ماي وأيام 4 و5 و6 و11 و12 و13 و25 و26 و27 يونيو 2024. أيام الإضراب هذه ستكون مصحوبة بوقفات احتجاجية إقليمية أو جهوية. زد على ذلك ستُبرمَج مسيرة بالرباط بعد عيد الأضحى، ودعا بيان التنسيق النقابي لمقاطعة تقارير البرامج الصحية والحملات والاجتماعات مع الإدارة إلا ذات الطابع الاستعجالي خلال مدة البرنامج النضالي.

تحديات تواجه إنجاح الإضراب وجعله أكثر تأثيرا بقطاع الصحة

- في المستشفيات أغلب المصالح تشتغل بنظام الحراسة وبالتالي فهي غير معنية بالإضراب، ونفس الأمر بالنسبة لأقسام المستعجلات والإنعاش والولادة.
- يؤدي الإضراب في المراكز الصحية إلى تراكم العمل ولا يخلق حدثا وتأثيره محدود على الوزارة بمحدودية مدته.
- يُضعف وجود المتعاقدين وعملهم يوم الإضرابالمضربين والمضربات، يُعزى هذا بالأساس لعدم وجود مطالب خاصة بهم. يؤدي هذا الأمر في العديد من المؤسسات الصحية لتكسير الاضراب خاصة في مصلحة تدبير الدخول والفوترة.
- غياب مطالب تخص الشغيلة التي تشتغل مع المقاولات من الباطن والتي تقدم الخدمات غير العلاجية، مما يجعلهم بعيدين عن الإضراب ويتم استعمالهم ككاسرين له.
- عدم وضع النضال ضد بيع المؤسسات الصحية العمومية في مقدمة المطالب على اعتبار ذلك مقدمة للتخلص من شغيلة القطاع لفائدة القطاع الخاص من خلال الشراكة قطاع عام قطاع خاص. وهو ما يفقد الإضراب عمقه الشعبي المدافع عن صحة عمومية مجانية وجيدة.
- عدم إدراج الهجوم على أنظمة التقاعد والحريات النقابية وقانون الشغل في مطالب الإضراب، وهو ما يفقد الشغيلة فرصة نضالية هامة لعرض المطالب والدعاوة للنضال ضد التراجعات.
- عدم رفع مطالب خاصة بالنساء العاملات في القطاع.

هذه النقط وغيرها كانت مثار نقاشبين العديد من الموظفات والموظفين وفي العديد من الحلقات التي عرفتها الوقفة الوطنية بالرباط، فالنقاش والتداول في معيقات النضال والاستفادة من التجارب النضالية الناجحة والفاشلة وطنيا وفي بلدان أخرى لا غنى عنه لمواجهة التحديات التي تفرضها سياسة صحية مملاة من طرف المؤسسات المالية الدولية وموجهة لخدمة أرباب العمل وكبار المقاولات الرأسمالية المحلية والأجنبية.

من أجل تقويم العمل النقابي بقطاع الصحة: لا لسياسات الشراكة الاجتماعية

ما جرى في قطاع الصحة وفي قطاع التعليم، يسائل السياسة المتبعة من طرف القيادات النقابية: سياسة الشراكة الاجتماعية القائمة أساسا على وضع كل ممكنات النضال في خدمة استمرار الشراكة بين النقابة والدولة. لقد أثمرت تلك الشراكة التي ترجمت في الصحة في مسلسل «حوار» طويل على أرضية الاتفاق على جوهر هجوم الدولة: الوظيفة الصحية، والجهوية، والسعي لنيل مكاسب أجرية بالمقابل. إنه نفس سيناريو اللجنة التقنية لإعداد النظام الأساسي لشغيلة التعليم الذي أثمر علقما سماه الشغيلة عن حق «نظام المآسي» وانتفضت ضده وضد المشاركين في وضعه ونقاشه.

إن سير الدولة نحو تفتيت وتفكيك القطاع الصحي واضح، وكل نضال من أجل تحسين فعلي لوضع الشغيلة لابد ان يكون نضالا ضد سياسات التفكيك تلك، وهو الأمر الذي يستدعي إعادة توجيه عملنا النقابي وجهة أخرى: وجهة استجماع القوة النضالية وتحريرها من أوهام الشراكة الاجتماعية، والذهاب نحو بناء عناصر المواجهة التي تفضي للنصر: حياة نقابية داخلية نشطة، استعادة الشغيلة أمر نقاش وتقرير خطوات النضال وتنفيذها، وتوحيد من تحت للنضال على أرضية مطلبية واضحة: تدمج مطالب الزيادة في الأجور مع مطالب الوظيفة العمومية القارة والحريات النقابية والحماية الاجتماعية والتقاعد

تجارب النضال ضد البطالة بالمغرب ومآلاتها
ما المطلوب لإعادة إحيائها؟ وعلى أية مطالب؟

بقلم، سامي علام

لم يعدم البلد تجارب نضالية قاومت سياسة الدولة في التشغيل، قادت نضالات محلية ووطنية ضارية من أجل التشغيل، ولم تسلم من بطش الدولة، وقدمت شهداء ومعتقلين ومعطوبين، كما أدمجت نضالات شعبية محلية مطلب تشغيل أبنائها ضمن مطالبها. حققت هذه التجارب النضالية مكاسب فعلية، وأرغمت الدولة على التخفيف من حدة هجومها على التشغيل، غير أن نضالها لم يرق لإسقاط خطط الدولة ومجابهة سياستها المؤَدِّية للبطالة.

+ مآل بعض تجارب النضال ضد البطالة

الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب: تأتي على رأس هذه التجارب؛ أقدمها وأكثرها جماهيرية وتنظيما من حيث اشتغال أجهزتها بشكل دوري ومنتظم، التجربة الرائدة في النضال؛ الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب، التي خصبت النضال الشعبي في المدن والقرى النائية، وزودته بأمهر قياداته في سيدي إفني وزاكورة وبوعرفة وطاطا والحسيمة وجرادة وغيرها. تأسست هذه الجمعية في تسعينيات القرن الماضي، وقادت نضالات ضارية وطنية ومحلية، ففرضت تشغيل بعض منخرطيها خاصة في الإدارات المحلية، وانتزعت لجزء آخر منهم مكاسب في «التشغيل الذاتي». تراجعت الجمعية تنظيميا واضمحلت جل فروعها، ما عدا فروع لازالت شبه فاعلة في شمال وشرق البلد، فقدت بدورها وهجها النضالي وتوارت للنضال محليا على مطالب جزئية.

مجموعات حاملي شهادة الماستر والدكتوراه: فسيفساء من مجموعات الحاصلين على الشهادات العليا، برزت في العقد الأول من القرن الحالي، رابطت بالرباط باحتجاجات شبه يومية، كان سنة الحصول على الشهادة ماركة مسجلة لكل منها، تميزت بنضال كل فوج بشكل منفصل، ما عدا حالات قليلة حيث نسق بعضها ميدانيا. رسمت هذه المجموعات ملاحم بطولية في مقارعة القمع، قدمت معتقلين وجرحى، فرضت على الدولة توظيفها في القطاع العام، وكان آخر الأفواج الموظفة سنة 2011 في عز نضالات حركة العشرين من فبراير، فيما توارت المجموعات المتبقية عن النضال، بعد قرار الدولة القاضي بالتوظيف عن طريق المباراة، واستقطب أغلب من تبقى من أعضائها في مباريات التعليم بالتعاقد (التوظيف الجهوي).

تنسيقية المعطلين حملة السواعد: تجربة محلية، كالتي أسسها شباب الأحياء الشعبية بمدينة أسفي، في العقد الأول من هذا القرن، شباب بدون شواهد تعليمية، مقصي من ولوج سوق الشغل وعاملات مسرحين من العمل، شنت نضالات محلية، واعتصامات في مراكز إنتاج الثروة كمجمع الفوسفاط بأسفي، لكنها لم تعمم وطنيا، سوى في أسفي وخريبكة واليوسفية، فانتهى بها الأمر إلى الزوال.

التنسيقية الوطنية للمجازين المعطلين بالمغرب: مجموعات من تنسيقيات محلية، تأسست ببعض المدن في ظرفية ربيع الشعوب لسنة 2011، من طرف الأجيال الجديدة الحاصلة على الإجازة، الذين فشلت فروع الجمعية الوطنية لحاملي الشهادات المعطلين بالمغرب في استقطابهم لصفوفها، خاصة أن أنظمتها الداخلية سمحت لقدماء الجمعية بالأولوية في التوظيف والتشغيل والاستفادة من الامتيازات المنتزعة، فظهرت على هامش فروعها تنسيقيات محلية، جمعت بين صفوفها حديثي الحصول على الإجازة. قادت بدورها نضالات مشتتة، لم تسلم من قمع الدولة، لكنها لم تعمر طويلا، وسرعان ما توارت عن النضال، دون مكاسب تذكر.

- **التنسيقية الوطنية ضد تخفيض سن التشغيل في التعليم**: مع قرار الدولة عبر وزارة التعليم والشباب والرياضة سنة 2021 القاضي بتخفيض سن القبول لاجتياز مباريات التعاقد في قطاع التعليم إلى ما دون 30 سنة، وهو القطاع الوحيد الذي كان التشغيل فيه يشكل آمالا للشباب الحاصل على الإجازة، حيث يستحوذ على أكثر من نصف المناصب المخصصة للوظيفة العمومية (لم تقل مناصب التعليم عن 16 ألف منذ 2016)، بحكم الخصاص المهول في قطاع التعليم، الذي يفرض تشغيل آلاف المجازين سنويا، في مختلف التخصصات. عمت هبات الشباب للمعطل والطلاب مختلف المدن خاصة الجامعية منها ضد إجراءات الإقصاء من اجتياز المباريات عبر تخفيض السن والحصول على نقط امتياز، لكن سرعان ما توقفت نضالاتها بدورها، خاصة مع ظرفية وباء كوفيد19-، ولم تتمكن من استعادة الزخم بعد ذلك.

تلاشت أغلب هذه التجارب بفعل قمع الدولة الشرس وقصور منظورها للنضال، حيث يغلب عليها التنافس في الظفر بمكاسب عوض الوحدة والتضامن، كما أن تقاليد البيروقراطية والكولسة وعيوب اليسار المهيمن وسط جمعية المعطلين ساهم في إفشال العديد من معاركها، وزاد من حدة المشكل عزلتها عن العمال، بفعل عدم اهتمام القيادات النقابات بالنضال ضد البطالة. فنتج عن مأزق هذه الحركة انتشار أوهام الخلاص الفردي عبر الهجرة للخارج وممارسة العمل الهش...

المطلوب لإعادة إحياء الحركة ضد البطالة

للظفر بمكاسب لهذه الحركة يلزم أن تتبنى الفروع النقابية المكافحة النضال ضد البطالة لكونها تهدد بشكل مباشر حتى من لازال محتفظا بفرصة عمله، عبر دمج ما تبقى من هذه الحركة في صفوفها، وتشييد البناء من أسفل، بإنشاء بنيات قاعدية، تتيح لم شمل ضحايا سياسة الدولة في التشغيل، والتعاون وتنظيم النضال الوحدوي مع باقي المنظمات الشعبية، وإتاحة النقاش الجماعي الحر والديمقراطي. وأن تعمل هذه الفروع على تبني مطالب تهم أساسا:

- الشغل للجميع بأجر لائق، والتصدي لتفكيك المرافق العمومية وخوصصة الخدمات الاجتماعية، بما يمكن من تلبية الحاجات الاجتماعية وتوفير فرص الشغل؛
- التعويض عن البطالة للمعطلين وعن فقدان العمل لفاقدي الشغل بالحد الأدنى للأجور؛
- النضال من أجل تقليص ساعات العمل وتخفيض سن التقاعد، لخلق فرص عمل جديدة، مع رفع الأجر بما يتماشى وارتفاع تكاليف المعيشة؛
- النضال من أجل الرفع من الميزانيات الاجتماعية لتوفير فرص الشغل، ضدا على إملاءات المؤسسات المالية المانحة؛
- الامتناع عن سداد الديون المستنزفة للثروة الوطنية واستثمارها لخلق فرص الشغل

تداعيات البطالة على أوضاع العاملين في المغرب ودور الطبقة العاملة المحوري في القضاء عليها

بقلم، سامي علام

تتكون الفئة النشيطة من قسمين؛ فئة نشيطة عاملة خالقة للثروة، وأخرى نشيطة تبحث عن شغل بمثابة جيش احتياط. تمارس هذه الفئة الأخيرة ضغطا على الفئة الأولى لقبول الاشتغال في ظروف عمل مزرية، وبأجور هزيلة، ولساعات طوال. فما يرفضه العاملون ويسعون لتحسينه يبدو في نظر العاطلين عن العمل كجنة ويتمنونه بشغف، خاصة في ظروف معيشية واجتماعية بالغة السوء، لذلك يلعب هذا الجيش العاطل الضخم دورا سلبيا بوجه تحسين أوضاع العمال، فعذاب ظروف العمل المزرية التي يرفضها العاملون، يتطلع إليها العاطلون عن العمل.

تسعى الباطرونا لمراكمة أرباحها، والاستحواذ على جزء كبير من فائض القيمة وتخفيض تكاليف الإنتاج لأدنى ما يمكن، خاصة في ظروف الانفتاح واشتداد المنافسة الخارجية، لذلك تتعرض أجور العمال المباشرة وغير المباشرة لضغط رهيب، لا يتحمله العمال ويفاقمه ارتفاع تكاليف المعيشة، في سياق فرص عمل ضئيلة، وازدياد مستمر لجماهير العاطلين عن العمل، ويستغل الرأسماليون ارتفاع وثيرة البطالة لتغدي ذلك التنافس بين العاملين والعاطلين. هكذا يضطر من ظفر بفرصة عمل للقبول بأشد أنواع الاستغلال وفي أسوء الظروف، فالعاطلون مستعدون تماما للعمل في أسوء الشروط، ما يصب في مصلحة الرأسمال، لذلك فالدولة كممثل لمصالح الرأسماليين لن تتدخل جديا لمواجهة البطالة، بقدر ما تعمل على استخدامها وتعميم الهشاشة، رافعة من وثيرة استغلا العمال، وهذا ما لم يفرض عليها النضال عكس ذلك.

لذلك، يعد النضال ضد البطالة مهمة مركزية للطبقة العاملة، من أجل تحسين شروط الاستغلال، والحفاظ على فرص العمل، وبالتالي فالنضال ضد البطالة من صميم العمل النقابي. لكن القيادات النقابية المغربية لا اهتمام لها بالنضال ضد البطالة، بل بالعكس نجحت دولة الرأسمال في جرها لتبني سياستها، القاضية بتفكيك الوظيفة العمومية وإعادة هيكلة عالم الشغل، وتقنين سلاح الإضراب، وهي سياسة مضرة بمصالح العاطلين والعمال.

إن البطالة ملازمة للنظام الرأسمالي، تتيح للباطرونا عصر العمال لاستخراج أقصى الأرباح، فهي ليست قدرا محتوما يمس ملايين الشباب من نساء وحاملي الشهادات وغيرهم، بقدر ما هي ناتجة عن سياسة واعية لحكام البلد، الساهرين على الدفاع عن مصالح أقلية نهابة، من رأسماليين محليين وأجانب، فالدولة عازمة على تقليص تكاليف اليد العاملة وتسهيل التخلص منها (مرونة التشغيل) دعما للمقاولة الرأسمالية، وتحسين تنافسيتها بوجه مقاولات دول ذات وضع شبيه لجلب الاستثمارات الخارجية، موظفة مختلف الوسائل من قوانين ومعاهد تكوين وجيش منظم ومدرب على نسف نضال العمال، وهي ليست مهتمة بتلبية احتياجات ملايين الفقراء من الخدمات الاجتماعية الضرورية للبقاء على قيد الحياة، ولا معاناتهم أهوال بؤس اجتماعي، دافعة بهم إلى القطاع الخاص لتلبية تلك الحاجات بمقابل والقاء مسؤولية الوجود في وضع بطالة عليهم.

لن يتم القضاء على البطالة سوى بالقضاء على أصلها، أي بدون دك النظام الرأسمالي المسؤول الأول عنها، وعن كافة الشرور الاجتماعية، وبناء مجتمع بديل، مجتمع المنتجين المتشاركين، مجتمع يعطي الأولية لتحقيق الحاجات الإنسانية وليس الأرباح. وهو ما يستدعي بناء أدوات النضال العمالي والشعبي على أسس كفاحية وديمقراطية، ومن بينها حزب العمال والعاملات...

أفريقيا كميدان ورهان للصراع بين الإمبرياليات

بقلم، بول مارسيال

تزيد الاضطرابات العالمية والهجمات الليبرالية المتطرفة من حدة المواجهة بين الدول الرأسمالية في أفريقيا التي تبقى ذات أهمية استراتيجية. فشعوب القارة هم أول الضحايا، مع تزايد الفقر نتيجة الأزمة الصحية والحرب التي تشنها روسيا ضد أوكرانيا. ومن ناحية أخرى، تستغل الحكومات الأفريقية المنافسة بين الدول الرأسمالية المهيمنة لتعزيز سلطتها. .

ثلاثة في المائة هو الرقم الذي يجب تذكره إذا لتقدير الوزن الاقتصادي للقارة في الاقتصاد العالمي. تمثل أفريقيا 3% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و3% من التجارة العالمية و3% من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي.

المفارقة الأفريقية

لننظر إلى علاقة فرنسا الاقتصادية مع أفريقيا. في عام 2019، صدّرت فرنسا 29.5 مليار يورو إلى أفريقيا. إذا ركزنا على البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، نحتاج إلى طرح 13 مليار يورو التي تمثلها بلدان المغرب العربي الثلاثة، ليصبح المجموع 16.5 مليار يورو، مقارنة بإجمالي صادرات فرنسا البالغة 759 مليار يورو. بعبارة أخرى، تمثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ما يزيد قليلاً عن 2% من صادرات فرنسا.

ومع ذلك، يجب ألا يحجب الضعف الاقتصادي لأفريقيا في العالم الأهمية الاستراتيجية لبعض المواد الخام، لا سيما بالنسبة للصناعات المتطورة، والتي هي على المحك في المواجهات بين الدول الغنية. وفيما يلي بعض الأمثلة. بالنسبة للبوكسيت، وهو ضروري لإنتاج الألومنيوم، فإن الدول المصدرة الرئيسية الثلاث هي أستراليا (104,000 طن) والصين (92,700 طن) وغينيا (82,000 طن). البلاتين: جنوب أفريقيا (130 طن) وروسيا (23) وزيمبابوي (15) وكندا (7). بالنسبة للكوبالت: جمهورية الكونغو الديمقراطية (100,000 طن)، وروسيا (6,300 طن)، وأستراليا (5,740 طن). بالنسبة إلى الماس الصناعي: روسيا (15 مليون قيراط)، وأستراليا (11 مليون قيراط)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (10 ملايين)، وبوتسوانا (5 ملايين)، وزيمبابوي وجنوب أفريقيا (2 مليون لكل منهما).

وبالتالي فإن أفريقيا هي إما أكبر مصدّر للمواد الخام الاستراتيجية، وهي قريبة من الاحتكار الفعلي كما رأينا في حالة الكوبالت والبلاتين - والكولتان والمنغنيز مثالان آخران - أو مصدر تنويع للبلدان الغنية، مما يضمن لها إمدادات آمنة.

وينطبق الأمر نفسه على إنتاج النفط والغاز مع نيجيريا وليبيا وأنغولا والكونغو برازافيل (للنفط فقط).

والعامل الآخر الذي يضع الوزن الاقتصادي المنخفض لأفريقيا في المنظور الصحيح هو أهميتها

التتمة في الصفحة 07

تتمة ص 06: أفريقيا كميدان ورهان للصراع بين الإمبرياليات

بقلم، بول مارسيال

الجيوستراتيجية. حتى أن بعض البلدان، مثل جيبوتي، جعلت من ذلك أصلا تجارياً. فموقعها الجغرافي الاستثنائي على مضيق باب المندب - رابع أكبر ممر بحري لإمدادات الطاقة في العالم - يعني أنها تستطيع استضافة منشآت عسكرية من فرنسا والولايات المتحدة وإيطاليا واليابان والصين مقابل ثمن باهظ. يتفاوض السودان على إقامة قاعدة عسكرية روسية في بورتسودان الواقعة على مسافة متساوية بين قناة السويس ومضيق باب المندب.

الحرب الباردة في أفريقيا

كانت الدول الرأسمالية الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، من 1960 إلى 1989، مدفوعة قبل كل شيء بالرغبة في الحد من تقدم "التهديد الشيوعي" في القارة. فالبلدان الأفريقية التي كانت قد اتجهت بعد إنهاء الاستعمار نحو الاتحاد السوفيتي عادت تدريجيًا إلى الحظيرة الغربية، إما عن طريق الانقلابات التي دبرتها القوى الإمبريالية كما في مالي وبوركينا فاسو، أو بإرادة قادتها كما في غينيا مع سيكو توريه، والكونغو برازافيل مع ساسو نغيسو، وإثيوبيا مع ميليس زيناوي وأوغندا مع يوري موسيفيني. واجهت المعسكر الغربي الصعوبات أكثر بشأن عملية إنهاء استعمار في البلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية. أدى عناد البرتغال بخصوص الحفاظ على الإمبراطورية بأي ثمن إلى تجدر عملية إنهاء الاستعمار. وستصبح دول مثل أنغولا وموزمبيق مدعاة للقلق، وكذلك ناميبيا وزيمبابوي في الجنوب الأفريقي.

أصبح جلب البلدان الأفريقية إلى المعسكر الغربي تحديًا جيوسياسيًا واقتصاديًا كبيرًا، خاصة وأن بعض المواد الخام كانت حاسمة مثل اليورانيوم بالنسبة لفرنسا التي قررت أن تصبح رائدة في الصناعة النووية.

في هذا السياق جرى التوقيع على اتفاقية ياوندي بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية، سلف الاتحاد الأوروبي، و18 بلداً أفريقياً، وأدت فيما بعد إلى اتفاقية لومي. كانت هذه الاتفاقية مواتية إلى حد كبير للبلدان الأفريقية الموقعة عليها، إذ يمكنها الاستفادة من السوق الأوروبية دون حواجز ودون المعاملة بالمثل للبلدان الأوروبية. بالإضافة إلى ذلك، فإن آلية الصندوق المعروفة باسم "ستابكس" لتثبيت عائدات الصادرات من المنتجات الزراعية تعوض عن الخسائر عند انخفاض أسعار الصادرات.

حينها، كان المنتقدون ينددون بالاتفاقية ذات الدوافع الاقتصادية التي تتجاهل الاحتياجات الاجتماعية لشعوب البلدان الخاضعة لصالح العلاقات التجارية مع أوروبا.

اندماج أفريقيا في العولمة الرأسمالية

أدى سقوط الاتحاد السوفيتي إلى تغيير المشهد الجيوسياسي على نحو عميق. فقد اختفى "التهديد الشيوعي" وبدأت الليبرالية الجديدة تكتسب أرضية في ظل سياسات ريغان وتاتشر. وجرى التنظير للتخلي عن دور الدولة في الاقتصاد بالبلدان الغنية، وبالتالي في البلدان الخاضعة. ومن ثم، أصبحت الدولة الاستراتيجية كأداة رئيسية لتنمية البلدان الأفريقية شيئًا من الماضي. ويصدق هذا الأمر بصورة أكبر بالنظر إلى النتائج الاقتصادية الكارثية. جرى تبديد الأموال على مشاريع مكلفة وعديمة الجدوى، الأفيال البيضاء الشهيرة. وأصبحت الديون في أقصى حالاتها. وبدأ عصر تسديد الديون، ما سمح للبلدان الغربية بإملاء السياسة الاقتصادية على البلدان الأفريقية بفرض سياسات التقويم الهيكلي التي لا تزال بادية آثارها الضارة على الوضع الاجتماعي للسكان. تقوم هذه السياسة على ثنائية. من ناحية، الليبرالية السياسية، مع نهاية الحزب الوحيد وتمجيد المجتمعات المدنية التي كان من المفترض أن تحل محل الدولة في المجالات الاجتماعية. ومن ناحية أخرى، ليبرالية اقتصادية، مع موجات خصخصة الشركات وتفكيك صناديق التقويم الخاصة بالصادرات الزراعية الرئيسية.

كان من الطبيعي أن تتطور اتفاقية لومي نحو سياسة ليبرالية جديدة، خاصة في نسختها الرابعة، لتحل محلها اتفاقيات كوتونو ثم اتفاقيات الشراكة الاقتصادية بين أوروبا ودول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، لتؤسس لحرية اقتصادية متبادلة، أو بتعبير أكثر واقعية حرية الثعلب في حظيرة الدجاج. وبمجرد الانتهاء من الاتفاقية، وعلى الرغم من انتقادات القادة الأفارقة الليبراليين، جرى وضع إصلاح رئيسي ثانٍ. إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (CAFTA) . وتتمثل الفكرة في رفع الحواجز الجمركية لخلق سوق واسعة من شأنها إفادة البلدان الأفريقية. والأهم من ذلك كله، سيمكن ذلك الدول الغنية من الاستفادة من سوق واحدة تضم أكثر من مليار ونصف المليار نسمة.

ولا تزال أفريقيا رهانا رئيسيًا في عملية إعادة تنظيم عالمية للفاعلين الرأسماليين، والتي تتسم بصعود مدو للصين والهند بقدر أقل، وبدرجة أقل، تركيا ودول الخليج. يجب أن نلاحظ أيضًا عودة روسيا، مع استراتيجية فريدة لتثبيت وجودها، وفي الأخير، المحاولات المشتركة لأوروبا والولايات المتحدة للحفاظ على موقعهما.

الصين، لاعب رئيسي

لا شك أن العامل الأكثر أهمية هو الدور المهيمن الذي لعبته الصين في القارة. فقد صُمم مشروع "استراتيجية الانفتاح على العالم" الذي أطلقه الرئيس جيانغ زيمين في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لتشجيع الشركات الكبرى على الانفتاح على الأسواق الخارجية، لا سيما في القارة. ومنذ ذلك الحين، كان التقدم مذهلاً: في عام

2000، بلغت العلاقات التجارية الصينية الأفريقية 10 مليارات دولار أمريكي، وارتفعت إلى ما يقرب من 210 مليار دولار أمريكي في عام 2019. ويمكن تفسير هذه الزيادة باستمرارية هذه السياسة مع مبادرة الحزام والطريق (BRI)، والمعروفة أيضًا باسم طريق الحرير الجديد. هذا المشروع، الذي يجري تنفيذه بالفعل ومن المقرر أن يكتمل في عام 2049 بمناسبة الذكرى المئوية لتأسيس جمهورية الصين الشعبية، هو العنصر الأساسي في تأكيد قوة الصين على الساحة الدولية.

وفي حين أن هذه الاستراتيجية ليست فريدة من نوعها بالنسبة لأفريقيا، فقد انضمت جميع دول القارة تقريبًا إلى نظام طريق الحرير الجديد الذي من المفترض أن يساعدها على التنمية. يغازل بعض القادة الأفارقة فكرة الاستفادة من الترحيل الصناعي للإمبراطورية الوسطى. وفي الواقع، فإن المنافع الاقتصادية بعيدة كل البعد عن الواقع: فالبنية التحتية تستخدمها في المقام الأول الصناعات الصينية التي أنشئت هناك، وتدفع ثمنها في نهاية المطاف البلدان المستفيدة ما يزيد من ديونها. وتشهد بلدان مثل أنغولا والكاميرون وإثيوبيا وكينيا وزامبيا وجنوب أفريقيا زيادة كبيرة في اعتمادها الاقتصادي على الصين. وتخلق مناطق تجهيز الصادرات فرص عمل قليلة. تمتد قوة الصين أيضًا إلى الساحة العسكرية. فقد أنشأت قاعدة عسكرية في جيبوتي وتشارك في بعثات الأمم المتحدة.

وتتمثل استراتيجية الصين في أفريقيا في تصدير السلع المصنعة، لا سيما مجموعتها الواسعة من المنتجات منخفضة التكلفة، واستيراد المواد الخام. في هذا المجال، هناك منافسة شرسة على المواد الأرضية النادرة، وهي مجموعة من المعادن الضرورية لصناعة التكنولوجيا الفائقة، وهي مرشحة للاستخدام أكثر فأكثر: تستحوذ الصين على 70% من الإنتاج العالمي، ويقال إن أفريقيا لديها احتياطيات كبيرة، لا سيما في جنوب أفريقيا وكذلك في الغابون وبوروندي، حيث بدأ التعدين بالفعل. وتخشى الدول الغربية أن تحتكر الصين هذه المواد الخام فعلياً على المدى المتوسط.

يتبع

ترجمة جريدة المناضل-ة

الجزء الثاني: أزمة عالمية ونزاعات وحروب: أي أممية للقرن الحادي والعشرين؟ إحاطة إجمالية في زمن «أزمة متعددة الأبعاد»

الأحد 14 نيسان/أبريل 2024، بقلم بيار روسيهROUSSET Pierre،
أجرى الحوار موقع فينتو سورViento Sur

في هذا السياق تحديدا، هل يمكن اعتبار أن مسألة غزو روسيا لأوكرانيا ودعم القوى الغربية لأوكرانيا ضدها تجعل من هذه الحرب حربًا بين الإمبرياليات مما يدعونا إلى استحضار سياسة زيمرفالد (حرب على الحرب) ردًا على ذلك؟ أم على العكس من ذلك، هل نحن أمام حرب تحرر وطني، تفرض على اليسار الغربي التضامن مع مقاومة شعب أوكرانيا ضد الغزو الروسي رغم دعم القوى الإمبريالية لها؟

كانت سياسة زيمرفالد تطالب بالسلام، دون ضم أراض. والحال أن بعض من يقدمون أنفسهم على أنهم ورثة زيمرفالد يقترحون التنازل عن هذه القطعة أو تلك من أوكرانيا لروسيا، وتنظيم استفتاءات هناك لإثبات صحة انفصالهم عن أوكرانيا، الخ، لكن دعونا نمضي قدماً.

تكمن أبسط طريقة للإجابة على هذا السؤال في العودة إلى تسلسل الأحداث. يتم التحضير لغزو عبر حشد موارد عسكرية كبيرة على الحدود، ما يستغرق وقتًا ويبدو واضحاً للعيان. هذا ما قام به بوتين. حينئذ، كانت منظمة حلف شمال الأطلسي OTAN في خضم أزمة سياسية، بعد المغامرة في أفغانستان، ولم يشهد الجزء الأكبر من قواتها العملياتية في أوروبا إعادة نشر في الشرق. كانت الصين الشغل الشاغل لبايدن، وكان يسعى إلى تأليب موسكو على بكين. كانت أجهزة الاستخبارات الأمريكية أول من حذر من احتمال غزو، لكن لم تأخذه الدول الأوروبية أو حتى زيلينسكي نفسه على محمل الجد.

لم يكن معظمنا في أوروبا الغربية إلا على قدر قليل من الاتصال مع رفاقنا في أوروبا الشرقية (خاصة في أوكرانيا) وكان كثر منا يحلل الأحداث من منظور جيوسياسي بحت (لا ينبغي ارتكاب هذا الخطأ بأي وجه)، معتقدين باكتفاء بوتين بممارسة ضغوط قوية على الاتحاد الأوربي لإذكاء خلافات ما بعد أفغانستان داخل منظمة حلف شمال الأطلسي. لو كان الأمر كذلك، ما كان ينبغي أن يحدث الغزو، إذ كان سيؤدي إلى تأثير عكسي: منح معنى جديد لمنظمة حلف شمال الأطلسي وإتاحة رص صفوفه. وهذا ما حدث بالضبط! والأكثر من ذلك، قبل الغزو الروسي، كانت أغلبية شعب أوكرانيا قبل الغزو الروسي راغبة في العيش في بلد غير منحاز. واليوم، لا ترى سوى أقلية صغيرة جدًا استتباب أمنها دون تحالف وثيق مع بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي.

في الواقع، لم ينتبن الشعور بإمكانية الغزو إلا قبل وقت قصير جدًا من حدوثه، بعد أن نبهني إلى ذلك رفيقي آدم نوفاك Adam Novak.

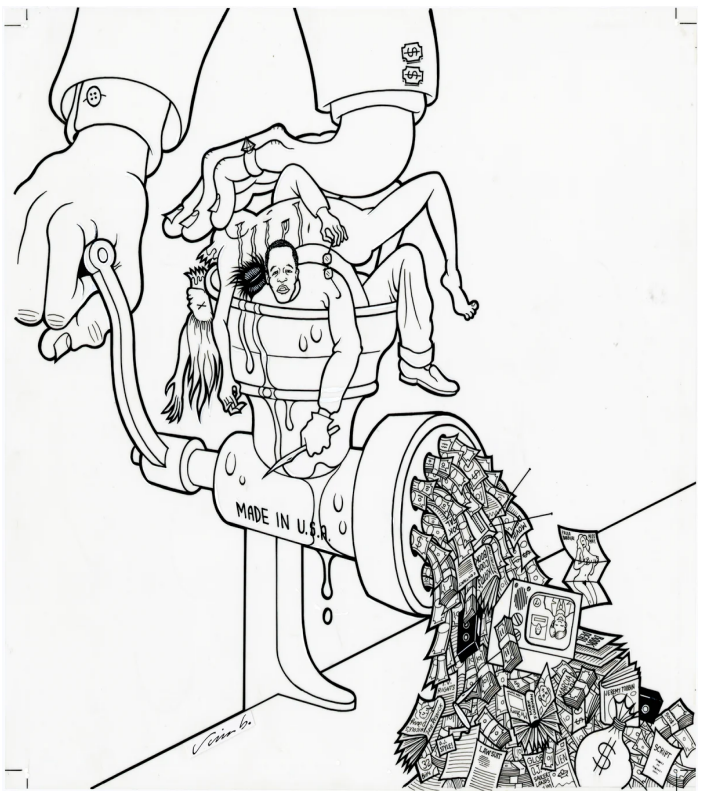

أصبحنا الآن نعرف معلومات أكثر من ذلك بكثير: كان التخطيط للغزو منذ سنوات عديدة. يندرج هذا الأخير في إطار مشروع كبير لاستعادة إمبراطورية روسيا داخل حدود الاتحاد السوفييتي الستاليني، مع كاثرين الثانية كمرتكز لها. كان وجود أوكرانيا مجرد حالة شاذة من صنع لينين (على حد تعبير بوتين متهما لينين) وكان لزاماً إعادة دمجها في روسيا. في الواقع، يسميه الأوكرانيون/ات الغزو الشامل ويؤكدون أن تدمير دونباس ولوهانسك والقرم واحتلالها عسكرياً في عام 2014 يشكل أول طور من أطوار الغزو. كان من المقرر أن تكون «العملية الخاصة» (كانت كلمة «حرب» محظورة حتى وقت قريب ولا تزال كذلك عملياً) سريعة جدًا وتستمر حتى كييف، حيث سيتم إنشاء حكومة خاضعة لموسكو. لم يكن بوسع القوات الغربية التي أخذت على حين غرة إلا الرضوخ للأمر الواقع – وهذا ما حدث بالفعل. وحتى رد واشنطن السياسي كان متأخراً.

تتمثل حبة الرمل التي أوقفت آلة الحرب في مدى المقاومة الأوكرانية التي لم يتوقعها بوتين، لكن أيضًا الغرب. يمكن التحدث حقًا عن مقاومة شعبية هائلة، في تناغم مع القوات المسلحة. كانت مقاومة وطنية، انخرط فيها ناطقون بالروسية كثر (وكل الطيف السياسي، باستثناء الموالين لموسكو). ما كان ثمة دليل أوضح من هذا للمشككين في ذلك: أوكرانيا موجودة بالفعل. هذا هو السيناريو الثاني الذي ذكرتموه.

لا يمحو الزمن هذه الحقيقة «الأصلية» والتزامنا بالتضامن. أود اضافة التزامًا مزدوجًا بالتضامن. مع المقاومة الوطنية لشعب أوكرانيا وقوى اليسار التي تواصل النضال، في أوكرانيا بالذات، من أجل حقوق العمال والنقابات، وحرية تكوين الجمعيات والتعبير، وضد استبداد نظام زيلينسكي وبوجه السياسات النيوليبرالية (التي ينادي بها الاتحاد الأوربي) ...

أصبحت أوكرانيا طبعاً بؤرة ساخنة في النزاع الروسي الغربي. لولا إمدادات الأسلحة الأمريكية بوجه خاص، لما تمكن الأوكرانيون من الصمود في «الجبهات». مع ذلك، ظلت إمدادات الأسلحة دوما أقل مما كان ضروريا لهزيمة موسكو بشكل حاسم. وحتى يومنا هذا، لم يتم احباط السيطرة الجوية لجيش روسيا. كما أن بلدان منظمة حلف شمال الأطلس منقسمة مجددا، في حين أن أزمة ما قبل الانتخابات في الولايات المتحدة الأمريكية تعيق التصويت على تقديم أموال لأوكرانيا.

بعد تمكنها من ارساء دفاعات في العمق وإعادة التنظيم، لا تزال موسكو محرك التصعيد العسكري في أوكرانيا، بمساعدة قذائف كوريا الشمالية والتمويلات التي تقدمها الهند والصين (عبر بيع منتجات النفط)، وبنهج سياسة الأمر الواقع إلى حد الدناءة: ترحيل الأطفال الأوكرانيين وتبنيهم من قبل عائلات روسية.

إذا كان الأمر كذلك، فكيف نرد على من يعتقدون أن دعم المقاومة يخدم مصالح القوى الغربية (بموافقة حكومة زيلينسكي) الساعية إلى إطالة أمد الحرب، دون اكتراث لما تسببه من دمار (بشري ومادي)، وبالتالي من الضروري تعزيز سياسة فعالة دفاعاً عن السلم العادل؟

أنا شخصيًا غير منخرط بنشاط في التضامن مع أوكرانيا. على الرغم من الأحداث الجارية، ألتزم بممارسة أنشطتي التضامنية الآسيوية. انغمست في المسألة الفلسطينية الإسرائيلية (من الصعب خوض غمارها). لذلك سأبقى حذرًا.

ندرك جميعاً حجم ما سببته هذه الحرب من دمار، بقدر ما يشن بوتين حربًا تستهدف السكان المدنيين بلا خجل. إنه أمر لا يطاق.

لكن من يمدد مسار هذه الحرب هو بوتين وليس دعمنا. يجب عدم تمييع المسؤوليات على كل حال. إذا كنا نعني بتعبير «سلام عادل» هدنة غير محددة على خطوط الجبهة الحالية، فإن ذلك سيحكم على خمسة ملايين أوكراني/ة في الأراضي المحتلة بالعيش في ظل نظام الادماج القسري، مع ترحيل عدة ملايين آخرين إلى الاتحاد الروسي بالذات.

يتمثل دور حركتنا التضامنية في المقام الأول، على ما أعتقد، في الاسهام على خلق أمثل الظروف لنضال شعب أوكرانيا، وفي داخله، نضال اليسار الاشتراكي والسياسي الأوكراني. طبعاً ليس من شأننا تحديد شروط اتفاق سلام. أعتقد أن علينا الاستماع إلى ما يطالب به يسار أوكرانيا والحركة النسوية

التتمة في الصفحة 09

تتمة الصفحة 08: أزمة عالمية ونزاعات وحروب: أي أممية للقرن الحادي والعشرين؟ إحاطة إجمالية في زمن «أزمة متعددة الأبعاد»

الأحد 14 نيسان/أبريل 2024، بقلم بيار روسيهROUSSET Pierre،
أجرى الحوار موقع فينتو سورViento Sur

والنقابات وحركة تتار القرم ومناضلي البيئة (ضمن آخرين)، والاستجابة لنداءاتهم.

علينا أيضًا الاصغاء إلى اليسار والحركات المناهضة للحرب في روسيا بالذات. يعتقد معظم مكونات يسار روسيا المناهض للرأسمالية أن هزيمة روسيا في أوكرانيا قد تشكل الشرارة التي تؤدي إلى التحول الديمقراطي في البلد وبروز حركات اجتماعية مختلفة.

إن من يدعون في اليسار الغربي أن يسار أوروبا الشرقية «غير قائم تقريبا» مخطئون.

إن الاعتقاد بأن تسوية سيئة -على ظهر الأوكرانيين/ات- قد يضع حدًا للحرب وهم خطير على ما يبدو. ويعني تجاهل أسباب انخراط بوتين في الحرب: تصفية أوكرانيا ومواصلة إعادة تشكيل إمبراطورية روسيا، لكن أيضًا الاستيلاء على ثرواتها الاقتصادية (بما في ذلك قطاعها الزراعي) وإقامة نظام استعماري في المناطق المحتلة.

يعج جهاز الدولة التابع لبوتين بعناصر المخابرات (جهاز الأمن الفيدرالي لروسيا الاتحادية KGB-FSB الاستخبارات السوفيتية). يتدخل هذا الجهاز بالفعل في جميع أنحاء المنطقة المجاورة له، من الشيشان إلى آسيا الوسطى وسوريا. ولا وجود له على الصعيد الدولي إلا من خلال قدراته العسكرية ومبيعاتها من الأسلحة أو النفط أو المنتجات الزراعية...

لا أثق تماماً في «إمبرياليتنا» التي أعرف أوجه قوتها ولا أتوقف عن محاربتها. ولن أعتمد عليها بأي وجه في التفاوض أو فرض اتفاق سلام. انظروا إلى مآل اتفاقيات أوسلو في فلسطين!

لا أؤيد بتاتاً تماشي حركات التضامن «مع منطق القوى» (مهما كانت). يجب أن تظل مستقلة تمامًا، خاصة عن الدول والحكومات (بما في ذلك حكومة زيلينسكي). أؤكد مجدداً، أننا نصغي إلى قوى يسار أوكرانيا واليسار المناهض للحرب في روسيا على حد سواء.

من ناحية أخرى، تستغل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي حرب روسيا في أوكرانيا وتصاعد التوترات الدولية كذريعة لإعادة التسلح وزيادة الإنفاق العسكري. هل يمكن التحدث عن «حرب باردة جديدة» أو حتى خطر نشوب حرب عالمية لا يستبعد استخدام الأسلحة النووية فيها؟ ما الموقف اللازم أن يتخذه اليسار المناهض للرأسمالية بوجه إعادة التسلح وهذا التهديد؟

أنا ضد قيام الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي بإعادة التسلح وزيادة الإنفاق العسكري.

ومن ثم، ضرورة توسيع مجال النقاش على ما أعتقد. يجري سباق تسلح جديد على قدم وساق، حيث تمتلك فيه الصين (وحتى روسيا) زمام المبادرة، على ما يبدو، في مجالات عديدة، بما في ذلك ميدان أسلحة تفوق سرعتها سرعة الصوت مما قد يجعل الدروع المضادة للصواريخ الحالية غير فعالة أو يتيح استهداف أسطول حاملة طائرات من مسافة بعيدة جداً. على حد علمي، لم يتم اختبار أي شيء بالفعل، ولا أعرف ما يدخل ضمن الحقيقي أو الخيال العلمي، لكن رفاقا آخرين أدرى مني طبعاً في هذا المجال.

يشكل سباق التسلح مشكلة عويصة بحد ذاته، للأسباب المعهودة (عسكرة العالم، واستحواذ المجمع الصناعي العسكري على حصة ضخمة من الميزانيات العامة...)، لكن أيضًا بسبب أزمة المناخ، مما يجعل إنهاء عصر الحروب الدائمة أكثر إلحاحًا. لا تتضمن الاحصاءات الرسمية لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري إنتاج الأسلحة واستخدامها. ما يشكل إنكاراً فظيعاً للواقع.

هدد بوتين مرارًا وتكرارًا باستخدام الأسلحة النووية، لكن دون جدوى (أنا لا أدعوه إلى التناغم مع تصريحاته). أشك في أن التهديد بخوض حرب نووية سبب مباشر للنزاع الدائر في أوكرانيا (آمل أن أكون على حق)، لكني أعتقد أنه (للأسف) مشكلة حقيقية. وهنا أيضًا سأعمل على توسيع نطاق الموضوع.

وفي هذا الصدد ثمة بالفعل أربع «مناطق رئيسية» نووية محددة. توجد واحدة في الشرق الأوسط: إسرائيل. وتقع ثلاث منها في أوراسيا: أوكرانيا والهند-باكستان وشبه جزيرة كوريا. تعتبر الأخيرة الوحيدة «النشطة». يقوم نظام كوريا الشمالية دورياً بتجارب وإطلاق صواريخ في منطقة انتشار القوات الجوية البحرية الأمريكية وحيث أكبر مجمع للقواعد الأمريكية في الخارج (في اليابان، وخاصة في جزيرة أوكيناوا). أصبح جو بايدن منشغلا فعلاً بأوكرانيا وفلسطين وتايوان، وقد يتفادى تفاقم الوضع في هذا الجزء من العالم (الصين أيضًا)، بعد تحمل ترامب وآخر السلالة الوراثية الكورية الشمالية أيضاً مسؤولية كبيرة فيه.

ثمة مشكلة صغيرة: يستغرق صاروخ نووي كوري شمالي عشرين دقيقة لبلوغ سيول، عاصمة كوريا الجنوبية. يتعذر الالتزام بعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية، في ظل هذه الظروف.

تعتبر فرنسا بلدا من البلدان التي تهيئ الرأي العام سياسياً لاحتمال استخدام قنبلة نووية «تكتيكية». يجب أن نعارض بشدة هذه المحاولة الرامية إلى جعل الأسلحة النووية أمراً مألوفاً وعادياً. للأسف، هناك نوع من إجماع سياسي وطني لا يجعل من «ترسانتنا» النووية مسألة مبدأ لإبرام اتفاقات سياسية، بما في صفوف اليسار، وحتى عندما يتم تأييد منع استخدامها.

يجب أن تكون مسألة إعادة التسلح، وسباق التسلح الجديد، والسلاح النووي، جزءا لا يتجزأ من نضالات الحركات المناهضة للحرب على جانبي الحدود. هكذا، على الرغم من العنف الطائفي الرهيب الذي شهده تقسيم الهند في عام 1947، يناضل اليسار الباكستاني والهندي معًا من أجل نزع السلاح.

هل يمكن الحديث عن «حرب باردة جديدة»؟ كنت أرى هذا التعبير شديد التركيز على أوروبا. كانت الحرب حامية الوطيس في آسيا (التصعيد الأمريكي في فيتنام). ماذا يعني اليوم، بينما تشن روسيا حربًا في أوكرانيا؟ أفهم توظيفه في الصحافة والنقاش، لكنني أرى ضرورة عدم استخدامه، لسببين رئيسيين:

- يعمل على اختزال التحليل في اعتماد مقاربة جيوسياسية محدودة للغاية. لا تعد الحرب «باردة» إلا بغياب مواجهة مباشرة بين قوى عظمى. وهذا لا يمنع اجراء تحليل ملموس للنزاعات «الساخنة»، ولا يساهم فيه.

- عموماً، لست مهتماً بالتفكير في اجراء مماثلات تاريخية: «هل نحن في...». نحن لسنا «في...» بأي وجه، بل في الحاضر. أعلم أن التاريخ يساهم في تفسير الحاضر، وأن الحاضر يساعد على إعادة النظر في الماضي، لكن تعبير «الحرب الباردة الجديدة» يوضح جليا تحفظي. كانت الحرب الباردة «الأولى» قائمة بين «الكتلة الغربية» و«الكتلة الشرقية». لم تكن الكتلة السوفيتية والصين في تلك الفترة، تقم مع السوق العالمية إلا علاقات اقتصادية محدودة. كانت الدينامية الثورية مستمرة (فيتنام، إلخ).

باتت السوق العالمية الرأسمالية اليوم ذات طابع عام. مرت العولمة من هنا. وأصبحت الصين أحد أعمدتها. يوجد ترابط اقتصادي وثيق بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أوروبا الغربية. من المستحيل فهم تعقيدات النزاع الصيني الأمريكي دون أخذ هذا العامل في الاعتبار بشكل كامل. لما اللجوء إلى صيغة قديمة ثم قول: لكن كل شيء مختلف طبعاً.

أود الإشارة إلى أن موضوع الحرب الباردة الجديدة مناسب لاصطفافي كلا الجانبين. يعني الاصطفافيين الساعين إلى تبرير دعمهم لموسكو وبكين. أو من يريدون رجالا ونساء، الوقوف إلى جانب الديمقراطية والقيم الغربية ضد المستبدين.

وأخيرا، تجذر الإشارة إلى وجهة نظر مقتضبة: بايدن رجل من الماضي. تعلم التفاوض بشأن التهديدات النووية أثناء اندلاع أزمات كبرى عديدة. وقد تصبح هذه الخبرة مفيدة له اليوم.

يتبع

الطبعة الثانية من ثلاثية إسحاق دويتشر عن تروتسكي: النبي المسلح والنبي الأعزل والنبي المنبوذ

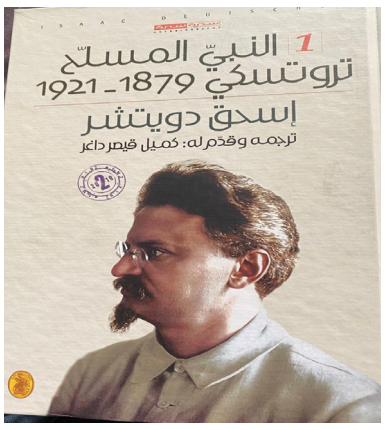

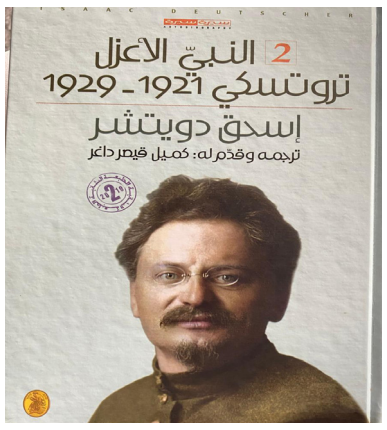

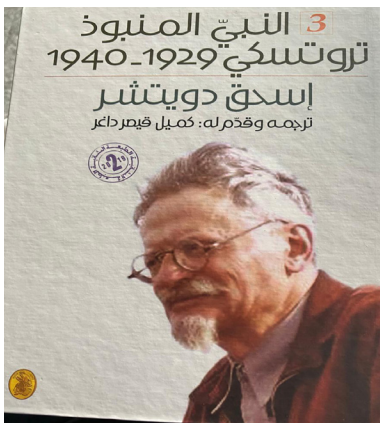

صدرت عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر في بيروت، في العام 2019، طبعة ثانية من سيرة تروتسكي بقلم اسحاق دويتشر، وترجمة كميل قيصر داغر. تروج بمكتبات بالمغرب، يمكن طلب نسخة من مكتبة دان الأمان بالرباط.
تعريفا بهذا السلاح الفكري، نعرض تعريفا إجماليا به، وبصانعه.

يقول إسحاق دويتشر، مؤلف سيرة تروتسكي، في مجلدها الأخير: "كانت مسيرة تروتسكي غزيرة ورائعة لدرجة أن جزءًا أو جزءًا بسيطًا منها كان يكفي لملء حياة شخصية تاريخية استثنائية".

تتألف السيرة من ثلاثة مجلدات: النبي المسلح (1954)، والنبي الأعزل (1959)، والنبي المنبوذ (1963). وقد استندت هذه الكتب على أعمال بحث مفصلة في أرشيف تروتسكي في جامعة هارفارد، بعد إذن من أرملة تروتسكي، ناتاليا سيدوفا، لولوج القسم المغلق آنذاك من الأرشيف. وقد تم الاعتراف بالكتاب منذ ذلك الحين كأفضل سيرة لحياة الثوري الروسي ومنجزه. كان دويتشر كاتبًا وصحفيًا ومؤرخًا متخصصًا في الثورة الروسية، وكان ناشطًا سياسيًا شيوعيًا بولنديًا. كانت سيرته عن ليون تروتسكي–الذي كان متعاطفًا معه وكان جزءًا من حركته الأممية حتى تأسيس الأممية الرابعة- أكثر أعماله طموحًا.

تنقسم الثلاثية إلى ثلاث فترات. يغطي المجلد الأول، النبي المسلح، عام ميلاد تروتسكي حتى عام 1921، وهو العام الذي انتهت فيه الحرب الأهلية بانتصار الثورة الروسية. يتتبع الكتاب بدقة تطور حياة تروتسكي المبكرة: أنشطته، وتكوين وبلورة فكرته المميزة والأساسية–الثورة الدائمة–والمناظرات والتقارب مع لينين والبلشفية، ودوره في انتفاضة أكتوبر 1917. يبرز دوره أيضًا باعتباره أول دبلوماسي للثورة ومؤسس ومنظم الجيش الأحمر الذي هزم هجوم الروس البيض والجيوش الإمبريالية الأربعة عشر التي انضمت إليه.

يغطي المجلد الثاني، النبي الأعزل (1921-1929)، سنوات ما يمكن اعتباره تشكل الاتحاد السوفيتي. بدءًا من عام 1921 وفي أعقاب الحرب الأهلية، عندما كان بطل السيرة في أوج قوته؛ حيث الصراع ضد البيروقراطية السوفييتية، أولاً بالاشتراك مع لينين وبعد وفاته مع ظهور المعارضة اليسارية. كانت المناقشات التي دارت خلال هذه السنوات أساسية في تحديد مستقبل الاتحاد السوفييتي حول منظور الاشتراكية في بلد واحد الذي فرضه ستالين ومنظور الثورة العالمية الذي دعا إليه تروتسكي والمعارضة. وينتهي المجلد بطرد تروتسكي من الاتحاد السوفيتي في عام 1929 وبداية للتصنيع والتجميع القسري من قبل ستالين.

ويغطي المجلد الثالث، النبي المنبوذ (1929-1940)، السنوات الاثنتي عشرة الأخيرة لأحد أهم قادة الماركسية الثورية المرتبط ارتباطًا وثيقًا بتاريخ الثورة الروسية. خلال هذه السنوات، اكتمل التوطيد المونوليتي للنظام الستاليني. لقد حارب تروتسكي، المنفي إلى الأبد، بلا هوادة ضد بيروقراطية الاتحاد السوفييتي والأممية الثالثة في عهد ستالين، والتي أدت في خضم السنوات الحرجة بين انهيار عام 1929 والحرب العالمية الثانية إلى هزيمة سيرورات ثورية مهمة في ألمانيا وفرنسا وإسبانيا وغيرها. ناضل ضد الفاشية والجبهة الشعبية ومحاكمات موسكو، كما كرس نفسه لبناء الأممية الرابعة وفروعها المختلفة، وأهمها فرع أمريكا الشمالية. وقد ترك مؤلفات عن مختلف الأحداث التي سيلخصها إسحاق دويتشر بالثراء الذي يميز هذه السيرة الفريدة.

وتعتبر هذه السيرة الأكثر شمولاً وتأثيراً منذ طبعتها الأولى، وقد أصبحت مرجعا لكبار المثقفين.

قال مايك ديفيس **Mike Davis** ، مؤلف كتاب "كوكب العشوائيات" [ترجمة عربية للتحميل بالرابط: https://kolalkotob.com/book2166.html]، عن الثوري الروسي وعمل دويتشر: "في ثلاثينيات القرن العشرين، حاول تروتسكي، مع حفنة من الأتباع، سدّ طريق إعصار الخيانة والاغتيال الستاليني الذي لا هوادة فيه. كان دفاعه الملحمي عن روح الثورة ضد جلاديها البيروقراطيين منارة في العاصفة. في واحدة من أرقى السير الحديثة، يستعيد إسحاق دويتشر إرث هذا المفكر الثوري والإنساني المذهل.

بالنسبة لغراهام غرين، الكاتب البريطاني المرموق الراحل، "كانت المجلدات الثلاثة التي كتبها إسحاق دويتشر عن حياة تروتسكي... بالنسبة لي أكثر الكتب إثارة للقراءة خلال العام. ويجب أن تُعد بالتأكيد من بين أفضل السير».

وقبل بضع سنوات ذكّر طارق علي أنه "بعد قراءة ثلاثية دويتشر، انجذبت بطبيعة الحال إلى كتابات بطل هذه السيرة الرائعة وغير المسبوقة. فبدأت بكتاب "حياتي"، سيرة تروتسكي الذاتية ، وهو نص مكتوب بشكل جميل يبدو وكأنه رواية خيالية عالية المستوى. لقد تركت جودة تروتسكي الأدبية انطباعًا كبيرًا في نفسي. وقادني ذلك إلى كتاباته الأخرى. بالنسبة لجيلي، كان كاتبًا مهمًا للغاية، لأنه اقترح بديلًا لنظام لم يكن يعمل في ذلك الوقت وكان يسير في الاتجاه الخاطئ. هذا النوع من القراءة هو الذي جعلني تروتسكيًا في الستينيات والسبعينيات».

ومؤخرًا، قال ليوناردو بادورا **Leonardo Padura** إنه حصل على ثلاثية إسحاق دويتشر سرًا بالصدفة تقريبًا وبدأ اهتمامه بملحمة الإنسان الأكثر عرضة للاضطهاد في القرن العشرين. اهتمام أثمر ، كما نعلم، روايته "الرجل الذي كان يحب الكلاب» [ترجمة عربية للتحميل بالرابط : https://www.bookleaks.com/files/fhrst7/53.pdf].

لقد تركت حياة ليون تروتسكي الاستثنائية وكتاباته الغزيرة أثرًا لا يمحى في القرن العشرين. عندما نُشرت الطبعة الأولى من الثلاثية، كان هناك خطر من أن تُحال حياته وتأثيره إلى حواشي التاريخ. ونُشرت سيرة دويتشر على مدى عشر سنوات، بدءًا من عام 1954، وقد خالفت سيرة دويتشر اتجاه الدعاية الستالينية وحظيت منذ ذلك الحين بإشادة واسعة النطاق. "سيكون من الصعب أن نجد في تاريخ هذا القرن شخصية أثارت جدلًا محتدما مثل ليون تروتسكي".

ويمكن قول الشيء نفسه عن القرن الحادي والعشرين. ويضاف إلى نوايا الدفن التي حكمت سيرة روبرت سيرفيس Robert Service المزعومة، مسلسل نتفليكس "تروتسكي: وجه الثورة" الذي أنتجته الحكومة الروسية بمناسبة الذكرى المئوية على التلفزيون الرسمي في ذلك البلد. وأثارت الصورة التي عرضها عن الثوري رفض مثقفين مشهورين مثل سلافوي جيجيك وفريدريك جيمسون وروبرت بريتر ونانسي فريزر ومايك ديفيس ومايكل لوي وغيرهم، الذين وقعوا بيانا نشره حفيد الثوري الروسي إستيبان فولكوف ومركز دراسات "ليون تروتسكي" (الأرجنتيني المكسيكي).

وقد نُشرت سير أخرى، مثل تلك التي كتبها بيير برويه Pierre Broué وجان جاك ماري J.J.Marie، لكن سيرة "سيرفيس" ومسلسل "نيتفليكس" الذي شوه صورة ليون تروتسكي حظيا بانتشار على نطاق أوسع.

اليوم، وفي وقت تظهر فيه الرأسمالية وجهها الأكثر توحشًا وانحطاطًا، وهي تجد في الاجهاز على مكاسب تاريخية فرضت عليها في حقب أخرى، نعتقد أن تمكننا من تقريب القراء من سيرة أحد أهم الشخصيات الثورية في القرن العشرين يساهم في التفكير والسعي إلى تغيير عالم تتحرر فيه البشرية من قيود الاستغلال والاضطهاد.

تتمة الصفحة 12: المسألة النقابية منذ عام 1955 ودور الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والحزب الشيوعي وحزب الاستقلال
القسم الأول: دراسة تطور النقابات العمالية

بقلم، أحمد بناني

حقيقيون. وفي الدار البيضاء، بمقر المركزية، كان يعتقد أن الأطر الوسيطة تعاني من ضعف الابداع وبالتالي كانت مترددة في تطبيق القرارات.

كانت المركزة المستهدفة ولازمتها المركزية البيروقراطية تخضعان لمنطقين: يتعلق المنطق الأول بما كانت الإشارة اليه أعلاه: الحاجة الماسة إلى تحجيم طبقة عاملة قابلة للانفجار آنذاك في سبيل تحقيق مطالبها المادية والسياسية. وكان الثاني قائما على منافسة الكونفدرالية العامة للشغل CGT. وإن لم تعد الكونفدرالية العامة للشغل على المستوى الوطني، كما ذكرنا، تقاوم منافسة الاتحاد المغربي للشغل، في بعض المدن، فإن مناضلي الكونفدرالية العامة للشغل لم يبقوا عزلاً. لم يعمل المركز المنجمي في خريبكة، معقل الحركة النقابية الشيوعية القديم، على الانضمام بشكل كامل ولا نهائي إلى الاتحاد المغربي للشغل، ولا عمال موانئ الدار البيضاء أيضاً. ومن التكتيك إلى المناورة، انتقل البيروقراطيون إلى الهجوم، هكذا ألغيت الانتخابات المحلية في خريبكة عام 1957 بتدخل بن الصديق شخصياً، لأن الشيوعيين كانوا أغلبية فيها. لم يكن بإمكان الاتحاد المغربي للشغل المخاطرة بوحدته، لأنه، كما كان يقال، نشأ عن انشقاق.

وثمة مثال آخر دال في عام 1956، وهو تنديد المسؤول النقابي في الرباط، محمد جوريو، بخضوع الاتحاد المغربي للشغل لحزب الاستقلال، ودعوته إلى تأسيس «نقابة حرة» وتنظيم إضرابات وتظاهرات ضد غلاء المعيشة.

على الرغم من انضمام فرع سلا بقيادة عبد الرحمن الجديد، ودعم خفي من حزب الشورى والاستقلال، (وهو حزب آخر يعاني من هيمنة حزب الاستقلال)، إلا أن محاولة جوريو باءت بالفشل في نهاية السنة نفسها، إذ قام الاتحاد المغربي للشغل بتعبئة جميع مناضليه ضد هذا «التخريب». وتجدر الاشارة هنا إلى أن الاتحاد المغربي للشغل انخرط في الساحة السياسية في كانون الأول/ديسمبر عام 1955، لحظة تشكل أول حكومة مستقلة. كانت الحكومة تضم بوجه خاص وزيرين من حزب الشورى والاستقلال، عبد القادر بنجلون وعبد الهادي بوطالب، على التوالي، وزير المالية ووزير الشغل والشؤون الاجتماعية، وكان ذلك شرطًا وحيداً وكافيًا ليشهد الاتحاد المغربي للشغل كفاحية فائقة. هذا الاتحاد المغربي للشغل، حيث كان اتجاه حزب الاستقلال مهيمناً بنسبة 95٪. ومن المؤكد أن نفس المسؤوليات الوزارية لو كانت أسندت إلى أعضاء حزب الاستقلال، كما كان الحال لاحقًا (مع عبد الرحيم بوعبيد وعبد الله إبراهيم)، لكان الاتحاد المغربي للشغل أكثر «تعاونًا»، مع الحكومة وأرباب العمل. ما يهيمن على تكتيك الاتحاد المغربي للشغل في سنوات الخمسينيات من القرن الماضي، هو ميل إلى خدمة الجهاز السياسي، الذي لا يغير فيه حزب الاستقلال والمطامح اللاحزبية أي شيء. في طور منعطف (الانتقال من نظام الاستعمار إلى نظام الاستعمار الجديد)، حيث برز فراغ في شرعية البرجوازية، كان على الاتحاد المغربي للشغل أن يساهم في البناء الوطني. إن تمكنه من إثارة خمسمائة نزاع أثناء أول عام من «الاستقلال» لا ينتقص من هذا الحكم، إذ كان مسؤولوه أنفسهم يطالبون بضرورة وقف موجة الفوضى الطفولية التي كانت تجتاح البلد آنذاك. ظلت الفكرة الأساسية السائدة ما كان يسميها بن الصديق موقف «التشكل»، الذي لن يتبناه إلا فصيل حزب الاستقلال القائم في السلطة. وفي الواقع، أثناء مرحلة عبد الله إبراهيم-عبد الرحيم بوعبيد لاحقاً، بات الاتحاد المغربي للشغل يدرك وزن المسؤوليات ويلتزم بها بحزم. تم بعد ذلك أصبحت أيديولوجية الاندماج، القائمة على مفهوم الوحدة الوطنية، واضحة والحالة هذه في المؤتمر الثاني للاتحاد المغربي للشغل في عام 1958. كان العمال مدعوون لزيادة الإنتاج، وحظيت سياسة التقشف بالموافقة، واستبعدت الإضرابات (مع ذلك، سيشهد عام 1958 أكبر عدد من الإضرابات واوسعها نطاقا: 610 في عام 1958، و275 في عام 1959)، لكن الاتحاد المغربي للشغل حاربها وحتى شبهها بالتخريب. وستلي ذلك موجة تطهير أطر متحفظين. أصبح الهدف المنشود الإصلاح وليس الثورة. يجب تحرير «الأمة» من النفوذ الأجنبي، ولكن لا يلزم أن تتبع هذا الأخير نسخة أخرى من السيطرة الاجتماعية، لأن المساواة الطبقية مطلوبة، ليس كوسيلة للترقي الاجتماعي والكرامة وشرطا للتطور اقتصادياً واجتماعياً، ولكن كغاية في حد ذاتها. إن هذه «المغربة» منوطة بدولة لم يحدد محتواها الطبقي والتي جرت الإشارة وحسب إلى ضرورة دمقرطة هياكلها. إن الأداة الأولى في هذا البحث عن مسار جديد هي المخطط (مخطط وطني واجتماعي على حد سواء، يتناول مسائل الأجور والتعاونيات والتعليم). يجب صياغة هذا المخطط بإسهام المنظمات الوطنية. في التأميم، [القائم في عداد المطالب] المطلوب دوماً، يندرج مضمون العدالة الاجتماعية وتحرر العمال؛ ورغبة فرض رقابة على إمكانات البلد الاقتصادية من خلال إنشاء قطاع دولة يتمتع بوسائل قوية وقادر على الاضطلاع بدور اقتصادي حاسم، يكون فيه التواجد النقابي قويًا وفعالًا للغاية. أما بالنسبة للمقاولات الصغيرة، فمدعوة للتجميع في تعاونيات. ومن المطالب أيضاً، إضافة إلى الإصلاح الزراعي، إصلاح الإنتاج والتسويق (تفاديا لتطفل الوسطاء). في نهاية المطاف، يسير كل شيء، بالنسبة للمركزية الذي تؤطر العمال اقتصاديًا وسياسيًا، خلف ضرورة الحفاظ على الفريق الوزاري، غير المتجانس بتاتاً. يترافق وجود هذا الأخير أيضًا مع تقدم قوى محافظة تشرع في اتخاذ إجراءات ضد المقرات والأطر النقابية: تعديات وحرائق واعتقالات لا تثير سوى احتجاجات لفظية ودعوات إلى الحذر «لتفادي السقوط في فخ الاستفزاز». ينسجم موقف الاتحاد المغربي للشغل مع المساومات الجارية لدرجة أن ذلك سيكسبه اعتبار الملك، الذي سيقر بوجوده في ظهير 16 تموز/يوليو عام 1957.

«الحمد لله وحده؛

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماه الله وأعز أمره أننا أصدرنا أمرنا الشريف بما يأتي: الباب الأول -الغاية من النقابات المهنية وتأسيسها.

الفصل 1: إن القصد الوحيد من النقابات المهنية هو الدرس والدفاع عن المصالح الاقتصادية والصناعية والتجارية والفلاحية الخاصة بالمنخرطين فيها.

الفصل 2: يجوز أن تتأسس بكل حرية النقابات المهنية من طرف أشخاص يتعاطون مهنة واحدة يشبه بعضها بعضا أو حرفا يرتبط بعضها ببعض ومعدة لصنع مواد معينة أو يتعاطون مهنة حرة واحدة».

لكن واضح أن هذه الشرعية محض شكلية، وتؤكد إلى حد ما فزع السلطة الاستبدادية غير الواثقة من نفسها بعد. جرى تجاوز الحدود التي رسمتها المادة 1 من ظهير عام 1957 باستخفاف واقتحم الاتحاد المغربي للشغل الساحة السياسية بجلاء. يرتبط تحليل هكذا ولوج للنضال السياسي وتوضيح أهدافه ارتباطاً وثيقاً بالسياق الاقتصادي والسياسي العام. ولتعذر إعادة طرحه هنا بكامله، فإننا لن نقدم سوى الجوانب التي قد تلقي الضوء على تطور البروليتاريا والبرجوازية الصغيرة وبالتالي الاتحاد المغربي للشغل.

المسألة النقابية منذ عام 1955 ودور الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والحزب الشيوعي وحزب الاستقلال
القسم الأول: دراسة تطور النقابات العمالية

بقلم، أحمد بناني

1.حالة الاتحاد المغربي للشغل

برز الاتحاد المغربي للشغل أصلاً، كحركة ثورية وطنية، تشكلت في ظل الماركسية –لكن بقطع معها–وملتحم على نحو وثيق بحزب برجوازي: أي حزب الاستقلال. وهنا مفارقة تشكل أساس كل مصلحة النقابة المركزية، التي يسلط تطورها بدءا من عام 1956 الضوء على عجز الحركة العمالية وانعدام تنظيمها السياسي ويمنح وجهاً خاصاً للعمل النقابي في المغرب.

يؤكد كلود بالازولي [1] بحق، متحدثاً عن الاتحاد المغربي للشغل، ما يلي: «بحكم قوة وجود مئات الآلاف من أعضائه وموارد مادية هائلة تحت تصرفه، وتأطير جيد، وجرأة، وهالة ذكرى انتصاراته الأولى، يحظى الاتحاد المغربي للشغل بمكانة حقيقية في أفريقيا والعالم العربي. غالبًا ما يُقدم بصفته أقوى مركزية نقابية وأفضلها تنظيماً في القارة؛ والواقع أنه يمثل صرحًا رائعاً نوعا ما، ومن المذهل التفكير ملياً في شكله الغامض. لكن الجهاز الذي يحتمي به يدور في حلقة مفرغة (التشديد منا). ولأنها عاجزة عن الضغط بفعالية على النظام وتعبئة الجماهير حقًا، ومعزولة عمن هم في أسفل، وأسيرة الرجل الذي كان يقودها منذ سنوات بسلطة ومهارة، تمر النقابة حاليًا بأزمة خطيرة في الفعالية. وما تحظى به من جدارة الاستمرارية وقدرة صون استقلالها جزئياً وحرية نبرة يُحسد عليها، لا تمنعها في الواقع من أن تكون عاجزة تمامًا (التشديد منا) في نظام حيث لا تملك بالكاد أي تحكم بآليات السلطة.»

غير أن الحال لم يكن دوماً على هذا النحو؛ مع ذلك فإن المشاكل التي يطرحها هذا الكاتب تتوافق تمامًا مع جانبين من سؤالنا، لذلك دعونا نتفحص ما حدث بين نشأة الاتحاد المغربي للشغل وانحطاطه حالياً. صرح المحجوب بن الصديق، بعد استجوابه في إطار تحقيق [2] أجراه جان وسيمون لاكوتور، في عام 1957 بما يلي: «ما أود أن تفهموه أولاً، هو أن التصور الفرنسي حول العمل النقابي غير السياسي لا معنى له لدينا، ولا يرتبط بأي تقليد، ربما كانت له علاقة برجل مثل جوهو Jouhaux. نرى، نحن الخاضعون للاستعمار، أن جهود التحرير واحدة: من العبث (والضار) التمييز بين السياسي والاجتماعي، بين المسائل المهنية والشؤون العامة.» وعلى سؤال «لكن ناضلتم في نقابة الكونفدرالية العامة للشغل، بينما، بصفتكم عضوًا في حزب الاستقلال، كنتم تجاهرون بأفكار سياسية مختلفة تمامًا عن أفكار قادة هذه المركزية الآخرين...»؛ يرد بن الصديق: «حذار، لم نكن بأي وجه مخدوعين بالكونفدرالية العامة للشغل وفعلنا كل شيء للخروج منها وإنشاء مركزيتنا الخاصة، منذ عام 1950. كنا فهمنا جيداً أن سلطات الإقامة العامة كان تشجع الكونفدرالية العامة للشغل لخداعنا» ولدمجنا في نظام يثني على «التقدم» ضد الحركة الوطنية، ولجر المغرب إلى الاتحاد الفرنسي، وهذا ما شكله خط الحزب الشيوعي الفرنسي. وفي الأساس، كان الاستعمار الفرنسي المتردد بالفعل في استخدام «خدع» فظة مثل عملية الكلاوي في سنوات 1951-1953، اختار احتواءنا من خلال العمل النقابي. كنا نرى كل ذلك، وفي الواقع، لم نقم بأي وجه سوى بالعبور من الكونفدرالية العامة للشغل...»

«غالباً ما يقال لديكم إن الاتحاد المغربي للشغل نشأ من حزب الاستقلال. هذا خطأ. نشأت مركزيتنا النقابية وفق سيرورة ثالثة في مرحلة شهد فيها الحزب تدميرا وسحقاً، في عام 1955. لا من الحزب إلى النقابة، ولا من النقابة إلى الحزب: نشأت مركزيتنا النقابية بينما كان الحزب قائما، لكن دون تواجد فعلي...»... هيكلتكم بالأحرى مهنية: «كلا، ممركزة، ممركزة للغاية، من خلال اتحادات مهنية ومحلية. لكن ليس شمولية، أستطيع أن أثبت لكم ذلك. أتحدى أي ملاحظ أجنبي أن يرى لدينا انحرافات عن مبادئ المركزة الديمقراطية!»

-أنتم قائد نقابي ومناضل حزب الاستقلال على حد سواء. أليس صعباً عليكم أحيانًا تجاهل هذا لصالح ذاك؟

«لا إطلاقاً. عندما تكون نقابيًا حقيقيًا وتتعامل مع مشكلة نقابية، فإن الحزب لم يعد مهمًا. يقال إن الاتحاد المغربي للشغل تابع حزب الاستقلال. إنها مزحة! من المؤسف عدم ترجمة جريدتنا «الطليعة» إلى الفرنسية: سترون من قراءتها عدم ترددنا بأي وجه في انتقاد السلطات مهما كانت، سواء حزب الاستقلال أو غيره.»

-هل صحيح أن «خط» الاتحاد المغربي للشغل شهد مرحلتين وإذا كان بوجه خاص، أثناء أول عام من وجوده منشغلاً بتقديم مطالب، فإنه بالأحرى، أثناء العام الثاني، شدد على المردودية والإنتاج؟

«الأمر بسيط نوعا ما، لكنه ليس غير صحيح تمامًا. يمكن التأكيد، في الواقع، على أننا (تشرين الأول/أكتوبر عام 1957) في مرحلة تشكل. لكن دعواتنا إلى العمال لزيادة الإنتاج والتي توجت، كما تعلمون، بالنجاح -لا تجعلنا نتخلى عن حرصنا الأساسي: رفع مستوى معيشة الجماهير. يجب أن يسير الإنتاج والأجور جنبًا إلى جنب شريطة أن يفهم أرباب العمل ذلك...»

- هل يفهمون ذلك؟

«في معظم الحالات، يمكنك قول أجل. إن رأسماليكم ليسوا أغبياء عموماً! ...»

أثناء نفس المقابلة. كان المحجوب بن الصديق يعلن أنه منذ تأسيس الاتحاد المغربي للشغل في آذار/مارس عام 1955، كانت لجان تحضيرية محلية تشكلت في كل مدينة، تضم كل واحدة منها زهاء عشرة مناضلين، في حين كانت مجموعات صغيرة تتشكل في المقاولات. وفي غضون ثلاثة أشهر، على حد تأكيده، كانت الشبكة الأساسية تتشكل على هذا النحو. ويضيف: «نظرًا للظروف، جرى إنشاء الاتحاد المغربي للشغل من قبل من هم في أعلى. راهن القادة، على نحو ما، وافترضوا أن الجماهير قد توافق على عملهم، وجرى كسب هذا الرهان.» (3)

مع الأخذ بالاعتبار عناصر تنظيمية واسعة من الكونفدرالية العامة للشغل ورثها الاتحاد المغربي للشغل والتي سهلت مهامه في البداية، لم يكن صعباً كسب ما يتحدث عنه بن الصديق من رهان. على الرغم من أن هذا لا يفسر كل شيء، فإن واقع النقابة كان تعبيرًا عن عاملين مشتركين: 1. الوجود الموضوعي لبروليتاريا جديدة وكفاحية تناضل ضد الوصاية الإمبريالية وضد الظروف التي كانت مفروضة عليها؛ 2. وجود الأطر النقابية.

سرعان ما تمثلت مهام الاتحاد المغربي للشغل، تحت قيادة أوائل البيروقراطيين، في هيكلة أجهزة النقابة حتى يسير تأطير الطبقة دون عوائق. ومن كانون الأول/ديسمبر عام 1955 إلى تشرين الثاني/نوفمبر عام 1957، حين كانت الإمبريالية الفرنسية تشيد جهاز الدولة الجديد، كان الاتحاد المغربي للشغل ينظم دورات تدريبية في مدرسة «شين» «Chênes» بمشاركة مختصين فرنسيين. عموماً من الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين CFTC، ومدربي الشباب والرياضة ووزارة الشغل. كانت الدروس تنقسم إلى ثلاثة مواضيع: 1. التكوين النقابي. 2. التكوين الاقتصادي والاجتماعي. 3. التثقيف القانوني. من الواضح أن الجهود المبذولة في هذا الاتجاه كانت ترتكز على تكوين الأطر المتوسطة وليس المناضلين، وما كان على جدول الأعمال هو إعداد الأطر المتوسطة على جميع مستويات الاتحاد المغربي للشغل لمنع أي اختراق ممن هم في أسفل. لأنه إذا كانت القمة لا تعاني من نقص في القادة، مثل المحجوب بن الصديق، والطيب بن بوعزة، ومحمد الصديق التباري، إلخ، فإن الاتحادات المحلية لم يكن لها زعماء

التتمة في الصفحة 11